المقدمة :-

أن تحديد ملامح واقع الاقتصاد العراقي يأتي من خلال استقراء ومتابعة التطورات التي مر بها من مختلف النواحي السياسية والاقتصادية، هي بالنتيجة بانت تمثل وتتبلور عنها ملامح بيئة استثمارية تلك التي نشهدها، ويتعايش ويتعامل معها قطاع الأعمال الخاص المحلي والاجنبي، فالقطاع العام مازال هو القطاع الرائد فهو المنتج و هو المستهلك وهو المصدر والمستورد، في حين بقيت ساهمة النشاط الخاص محدودة نسبيا. وفي الوقت الذي تحطمت وانهارت البني التحتية بسبب الحروب وسنوات الحصار وتوقفت وعطلت المشاريع العامة والخاصة عن الإنتاج.

المطلب الاول :-

1.نشاط القطاع الخاص قبل عام ٢٠٠٣

وفقاً لمعطيات التاريخ الاقتصادي، لم يشهد العراق ومنذ منتصف القرن الماضي استقراراً في توزيع النشاط الاقتصادي ما بين القطاع الخاص والعام فمنذ تأسيس الدولة وحتى عام ١٩٠٠ احتل القطاع الخاص مكانه متميزة في سلم اهتمامات الدولة ، الا ان هذا الدور آخذ بالانحسار بعد عام ١٩٥٠ لصالح القطاع العام على إثر توقيع الحكومة اتفاقية مناصفة الارباح مع الشركات النفطية الاجنبية التي كانت عاملة في العراق خلال تلك المرحلة، تاركاً الساحة الاقتصادية للقطاع العام من خلال اتساع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية مدفوعة بتنامي قدراتها التمويلية من الإيرادات النفطية والتي ساعدتها على تبني برامج المالية واسعة. ومع بداية عقد السبعينيات وتحديداً بعد تأميم النفط عام ١٩٧٢، هيمن القطاع العام على كافة الانشطة الاقتصادية، ولاسيما وان هذه الاجراءات سبقت تعرض العراق الحصار اقتصادي عام ٩٩١ ١ تطلب معه فسح المجال ودعم كافة الانشطة الاقتصادية للمساهمة في دعم الاقتصاد العراقي ، ان التحول في الأدوار ما بين القطاع العام والقطاع الخاص كان حالة اقتضتها متطلبات تلك المرحلة حيث لها قدرة في خلق فرص عمل وتحقيق زيادة متنامية في حجم الاستثمار. واستنادا الى ما تقدم يمكننا استنباط اهم ملامح القطاع الخاص للمدة التي سبقت عام ٢٠٠٣ والتي يغلب عليها صفة العمل الفردي والمنشآت الصغيرة من حيث التنظيم أو الاستثمار أو الانتاج.

2. نشاط القطاع الخاص بعد عام ٢٠٠٣

شهدت مرحلة الاحتلال انتكاسة جديدة للقطاع الخاص نتيجة توقف المشروعات الخاصة جزئيا أو كليا عن العمل وقد قدر صندوق النقد الدولي مجموع الاستثمار الخاص (المحلي والاجنبي) ب (1080)مليون دولار ،والذي يمثل 4.2% من الناتج المحلي الاجمالي عام ٢٠٠٤ ارتفعت قيمته المطلقة عام٢٠٠٥ ليصل إلى (١١٦١) مليون دولار عام ٢٠٠٥ بنسبة 3.5 % من الناتج المحلي .وكلي يأخذ هذا القطاع دوره الفاعل في اعاده الاعمار بادره الدولة في تحديد دعائم استراتيجيتها التنموية لأربع سنوات (2007_2010) جاعله من إعادة الحيوية للقطاع الخاص دعامة اساسية من دعائم استراتيجيتها وذلك من خلال جعله القطاع الفاعل في النشاط الاقتصادي والمولد لفرص العمل والمعزز للنمو المستدام والمساهم في تمويل التنمية من خلال تعظيم ايراداته ومدخراته. هذا التوجه جاء تعزيزاً للمادة ٢٥ من الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ والتي تنص على ((كفالة الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق اسس اقتصادية وبما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنميته)).

المطلب الثاني :-

افرزت الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي عانى منها الاقتصاد العراقي العديد من الآثار السلبية وتكريس بيئة موازية للاقتصاد الرسمي تتسم بالظل والتي من شانها تشجيع النشاط الخاص على اقامة مختلف انواع الورش والمصانع والمعامل غير المرخصة وغير المجازة صحيا ولا تحمل علامات تجارية او صناعية مميزة وغير مسجلة لدى اتحاد الغرف التجارية او اتحاد الصناعات العراقي كما ان الظروف الامنية والسياسية غير المستقرة نجمت عنها وضع اليد يحكم القوة على الاراضي خاصة الزراعية والتجاوز عليها ووجود مقالع لمواد البناء والتشييد في العديد من المحافظات وانتشار المشروعات الصغيرة والمتوسطة وبائعي التجزئة بشكل عشوائي غير منظم

بعيدا عن الرقابة الحكومية او سيطرة الدولة وانفاد القانون واصبح ذلك يمثل سمة اتصفت بها معظم الانشطة الخاصة.

عموما تتعدد اوجه الضرر الاقتصادي والاجتماعي بسبب كون معظم الانشطة الاقتصادية تمارس بعيدا عن الرقابة الرسمية، ذلك انها تسعى الى تحقيق موازنة تسمح الاستمرار لها في البقاء لعدم قدرتها على المنافسة وأنها مضطرة في اغلب الأحيان إلى زيادة مستوى الغش في منتجاتها أو خفض مستوى الجودة سواء بإعادة تدوير الإنتاج لبعض المواد الأولية مثل (البلاستيك والألمنيوم) او استعمال قطع غيار مستعملة للتقليل من التكاليف، مما أصبح ذلك جزءاً من ثقافة اغلبية القائمين على النشاط الخاص . فمعظم المشاريع القائمة تعتمد على الآلات والمعدات البسيطة وبمهارات فردية تتوزع إلى أعمال حرفية وبائعي التجزئة ومهارات متوسطة، مع انخفاض مستوى التقنية المستخدمة. فما يزال النشاط الخاص المحلي لا يواكب تغيرات الطلب العالمي واذواق المستهلكين .ان زيادة مساحة اقتصاد الظل على حساب الاقتصاد الرسمي يعني :-

1) عدم امكانية توفير بيانات دقيقة وإحصاءات عن مختلف الأنشطة الصناعية الزراعية – السكان الاراضي – بيانات عن مستويات القوى العاملة – مستويات الاجور . الخ) مما يجعل صعوبة معرفة وبدقة الفرص الاستثمارية الممكنة والمحتملة.

(٢) أن اقتصاد الظل يشكل بيئة منافسة غير عادلة لا يحكمه أنظمة أو قوانينه الاقتصادية وبالتالي إضعاف الكفاءة الاقتصادية والمنافسة والاخلال بتوزيع الموارد الاقتصادية حيث تجتذب انشطة اقتصاد الظل النصيب الأكبر من الموارد المالية والبشرية بسبب ارتفاع عوائدها، مقارنة بمثيلاتها في الاقتصاد الرسمي التي ينظر إليها على أنها اصبحت غير مجدية مقارنة بالأولى.

(٣) فقدان النظام الضريبي اهدافه التمويلية والاقتصادية لتحفيز وتنمية المشاريع الخاصة

(4) امكانية ممارسة انشطة غير مرخص لها يعني دور اكبر لممارسة تهريب العملات الصعبة ويندرج ضمن هذه الظاهرة جرائم غسيل الأموال وتبييضها بهدف إضفاء الصفة الشرعية والقانونية على أموال مكتسبة بطرق

غير مشروعة. فضلا عن ممارسة الغش الصناعي والتجاري وحالات التقليد وغيرها من الأنشطة المخالفة.

وبناء على ذلك ان الاثار السلبية التي تنجم عن ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي تتمثل في :-

- غياب جزءا مهم من المجتمع لا يمكن التخطيط له.
- العمال لا يحصلون على اية ضمانات و لا يعملون في ظروف مستقرة ولا توجد عقود قانونية.
- فقدان الدولة جزءا مهما من مواردها المالية.
- عدم الدقة في حساب الناتج المحلي الإجمالي.
- عدم وجود دورات تدريبية لعمال الاقتصاد غير الرسمي وبالتالي عدم مواكبة التطورات التكنولوجية لرفع كفاءة العمال.
- لا يمكن القيام بأية حسابات خاصة باستهلاك الوقود والكهرباء والماء بسبب التجاوزات القانونية.
- عدم القدرة على حساب الاستهلاك من السلع والخدمات وقياس حجم الاستيرادات المطلوبة او معرفة مصادرها .
- حصول تشوه في تركيبة سوق السلع والخدمات واضطرابات وتذبذب مستمر في الاسعار.
- هدر الموارد المادية والبشرية وسوء استغلالها ولجوء الأفراد إلى ممارسة أنشطة اقتصادية تحتمي بها لغياب الأنظمة الاقتصادية.
- بالرغم من ذلك لابد من الاشارة الى ان اقتصاد الظل له إيجابياتة باتجاه :-

1. تخفيف حدة البطالة من خلال تأمين فرص العمل في هذا القطاع في الوقت الذي يعجز عنه القطاع الحكومي من المساهمة بهذا الدور
2. يساهم القطاع غير الرسمي في تأمين فرص مدرة للدخل للعاملين.
3. يساهم في تأمين السلع والخدمات وتلبية الطلب المحلي.
4. يساهم في تحمل أعباء انخفاض تكاليف المستوى المعاشي والتخفيف من حدة الفقر.

ان استمرار اتساع مساحة ودور الاقتصاد غير الرسمي يعني إفشال سياسات الاستقرار الاقتصادي ووضع السياسات الاقتصادية اللازمة والتي من أهمها فوضى اقتصاد السوق وعدم وجود قواعد منظمة له فضلا عن تشوه مؤشرات الأسعار واعداد العاطلين ومعدلات النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث:-

اتبعت العديد من الدول النامية ومنها العراق استراتيجية تعويض الواردات. وكانت معظم المشروعات الحكومية تمارس عملها تحت حماية جمركية عالية وتحت ظل دعم حكومي تام ، في حين أن السياسات الحكومية في العراق طوال المدة الماضية لم تقدم تدابير خاصة في إطار استراتيجية تسمح بتشجيع وتحفيز النشاط الخاص وإنشاء ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبناء هيكل تشريعي مؤسسي ، ولم تعد المنافسة والانفتاح الاقتصادي حينها قضية مهمة لنمو تلك المشاريع ولاسيما وأن معظم الإنتاج جاء لتلبية الطلب المحلي، ولم تكن هناك مؤشرات الاقتصاد السوق طالما ان الدولة تقوم بإدارة الاقتصاد واضطلاعها بمجمل الفعاليات الاقتصادية . وبالنسبة الى العراق وفي ظل الظروف الحالية فان من اهم ما يمكن تأشيره بعد بمثابة دالة للمشكلات والصعوبات التي يعاني منها قطاع الاعمال الخاص هو تحيل سياسة الدعم المشاريع الحكومية من حيث :

(أ) السياسات الاقتصادية الكلية والتي ماتزال متحيزة لصالح القطاع العام ويلاحظ ذلك من خلال السياسات النقدية والمالية والتجارية والضريبية التي تنهجها الحكومة اذ تمارس هذه السياسات التمييز في غير صالح النشاط الخاص سواء للمشروعات القائمة او الجديدة والمتوقفة عن العمل، حيث تغطي الدولة كافة التكاليف والنفقات التشغيلية والاستثمارية ووضع نظم وحوافز وتقديم امتيازات ومزايا مختلفة لها وإعفاءات من ضريبة الدخل والرسوم الجمركية فضلا عن الامان الوظيفي الذي يتمتع به العاملين في القطاع العام. في حين ان الكثير من الاعمال الصغيرة والمتوسطة يصعب عليها الحصول على تلك المنافع او الاستفادة من

الدولة وهذا ما يجعلها مستمرة للعمل في إطار القطاع غير النظامي لكي تتمكن من التنافس في السوق.

(ب) خدمات الدعم تعاني مشاريع النشاط الخاص من صعوبة الوصول إلى المدخلات والائتمان وأسواق التكنولوجيا. وعلى سبيل المثال، فإن تكلفة تنفيذ عقود مع المشاريع الصغيرة عالية بصورة لا تتناسب مع حجم العقد.

(ج) الخدمات التدريبية: يجد معظم موردي الدورات التدريبية من الجهات الحكومية وغير الحكومية صعوبة في الوصول الى أصحاب المشاريع الخاصة السيطرة جغرافيا فضلا عن أنها غير مجزية اقتصاديا، فبرامج هؤلاء الموردين موجهة اساسا الى القطاع العام، ويعتقد العديد من أصحاب المشاريع الخاصة أن التعلم بالصل أهم انواع الكريب وأن خبراتهم الأصلية المصدر الرئيس لمهاراتهم وأن المعرفة المكتسبة من البيئة أكثر فاعلية من التعليم الرسمي.

(د) الافتقار الى شبكة المعلومات : بذلت مؤسسات الدعم الدولية جهودا في عدد من دول العالم لتوفير المعلومات عن الأعمال، فخدمات الدعم التي يقدمها الاتحاد الأوربي مثلا في(مصر والأردن وسورية) تشمل معلومات وبيانات عن الشركات وإمكانات الأسواق في أوربا. بيد أنها تتوافر للشركات الكبيرة أكثر منها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. ولدى مركز المعلومات التجارية في لبنان والنقاط التجارية في مصر قواعد بيانات مفيدة يمكن الأصحاب المشاريع استخدامها وسبل الوصول إليها ممكنة عن طريق الإنترنت، ولدى غرفة الصناعة في الأردن قاعدة بيانات عن الشركات المسجلة، وتبذل الجهات الأخرى (جمعية رجال الصناعة في لبنان وغرفة الصناعة في دمشق) جهودا جادة في هذا الاتجاه.

(ه) المساعدة التسويقية : ان المساعدة التسويقية للشركات الخاصة ضعيفة نسبيا حيث ما تزال محدودة وقاصرة عن مساعدة النشاط الخاص في عرض منتجاته في الأسواق والمعارض المحلية واسواق التصدير فضلا عن ارتفاع تكلفتها، أو في مجال توفير دورات تدريبية خاصة

لتطوير كفاءات اصحاب العمل في التسويق وأعداد الخطط وأساليب حساب التكاليف وتحديد الأسعار وتقنيات الترويج والإعلان والمبيعات اذ يرى معظم اصحاب المشاريع الخاصة في العراق ان التسويق هو مشكلتهم الرئيسة في ظل الانكشاف التجاري نحو الخارج، وان المنتجات نفسها لا تلبي معايير الجودة وأذواق واحتياجات العملاء وهم ينسبون مشاكلهم إلى المنافسة من جانب المنتجات المستوردة وسياسة الحكومات بشأن عدم حماية المنتج المحلي والفهم الضعيف لاحتياجات السوق في تصميم المنتجات.

(و) ضعف التعاون فيما بين شركات قطاع الأعمال: هناك عدد من العوامل تعوق قيام التعاون بين المشاريع الاستثمارية ، وذلك بسبب ان هذه المشاريع تعاني من التشتت الجغرافي، ولذا من النادر أن نجد تركيزا المشروع في موقع واحد أو على أساس قطاعي، فلا توجد مناطق صناعية بالمفهوم الاقتصادي . كما يواجه قطاع الاعمال في العراق مشاكل مهمة يتعلق بعضا منها بالبيئة التجارية، بينما يتعلق بعضها الاخر بالهياكل الداخلية والمؤسسة لها .

اهم المتغيرات الاقليمية والدولية والتي تمثل البيئة المحيطة بالنشاط الخاص في العراق هي :-

1.التغير المتسارع في بيئة الأعمال :- هذا التغير يظهر بجلاء أكثر في البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية للعالم وفي تطور التكنولوجيا ولاسيما التقنيات المتطورة لأجهزة الاتصال والبرمجيات المعقدة. وهنا يظهر دور الإدارة الاستراتيجية للمشروع في تحليل البيئة الخارجية لتشخيص الفرص والتهديدات المحيطة بالمشروع وإمداد مراكز القرار بالمعلومات الدقيقة لتمكينهم من اختيار الاستراتيجية الملائمة.

2.المنافسة الاقتصادية :- منذ عقد التسعينيات شهدت السوق العالمية اشد انواع المنافسة بالنسبة للمشاريع، فالمنافسة أصبحت حقيقة واقعة في إطار تكنولوجيا المعلومات، اذ غيرت العولمة حدود المنافسة وظهر منافسون جدد مما يفرض على صانعي الاستراتيجية تحدي صياغة وتطوير خطط استراتيجية كفؤة وبعيدة المدى لمعالجة وضع منظماتهم في الأسواق.

٣. سرعة تطبيق التكنولوجيا :- لتحقيق ميزة تنافسية للبقاء في عالم الأعمال ولان التكنولوجيا تتغير بصورة سريعة في كل المجالات فان عدم مواكبة هذا التغير يضع رجال الاعمال في مواجهة تهديد حقيقي بالضعف او الفشل، فعادة تهيء ادارة الشركات نفسها المواجهة المنافسين في السوق من خلال تطوير طرق جديدة للمنافسة والاستفادة قدر الإمكان من المميزات التقنية الجديدة التي تنعكس بالضرورة على نوعية المنتج وتكاليف الانتاج، عن طريق تحديد الخيارات التكنولوجية الملائمة للمشروع واهمها الاختراق التكنولوجي والاندماج والتحالفات التكنولوجية.

٤.من ناحية البيئة التجارية :- تعاني المشروعات الخاصة من عدم وجود مناخ تجاري ملائم، حيث الإجراءات الإدارية والبيروقراطية المعقدة التي تعوق البدء في عملها أو السير فيه ومنها إجراءات التسجيل والترخيص والتأخير في الرد على الطلبات المقدمة للجهات المسؤولة ولوائح الاستيراد والتصدير ونظم الضرائب والرسوم الجمركية ويترتب على هذا كله ضياع الوقت وزيادة في تكاليف الصفقات التي تتحملها الشركات فيثني ذلك من عزم المستثمرين عن إقامة المشاريع.

٥.من ناحية الحصول على التمويل :- ان تعذر الحصول على التمويل يعد من اهم معوقات تنفيذ المشاريع، ولا تقتصر المشكلة على مدى توفير التمويل اللازم فحسب، وانما في الشروط العسيرة التي تفرضها المصارف الخاصة والجهات الحكومية لتقديم القروض ولاسيما أسعار الفائدة المرتفعة ووجوب توفير ضمان كبير من جانب المقترض وليس لما يتضمنه المشروع من أفكار جديدة ومما يزيد المشكلة تعقيد عدم اعتبار الآلات والمعدات جزءا من الضمان. فضلا عن افتقار المستثمرين واصحاب المشاريع الى الخبرة في التعامل مع الإجراءات المعقدة في منح الائتمان

6.من الناحية التنظيمية : غياب التنظيمات المسؤولة عن توجيه المستثمرين الى المشروعات والفرص الاستثمارية الممكنة والتي تتناسب مع احتياطيات الاقتصاد العراقي ولاسيما القطاع العام التي يمكن أقامتها وفق اعتبارات الميزة النسبية وطبقا لدراسات جدوى اقتصادية وفنية سليمة، كما تقوم نيابة عنهم بالدفاع عن مصالحهم وتتولى تقديم الضمانات المطلوبة في الحصول على القروض والتسهيلات الائتمانية من المصارف والأجهزة التمويلية المختلفة .

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة البصرة
كلية التربية العلوم الانسانية/ قسم الجغرافية

واقع وتحديات الاستثمار في العراق

اعداد الطالبة :-
خولة ابراهيم علي

بأشراف :-
أ.د فارس مهدي

2023/3/19 م